دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية السياحية المستدامة: دراسة حالة الجزائر في إطار المخطط التوجيهي للتنمية السياحية SDAT 2030

The Role of Public-Private Partnership in Achieving Sustainable Tourism Development in Algeria within the Framework of the Tourism Development Master Plan (SDAT 2030)

بلغو سومية[1]
جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف- الجزائر
S.*belghenou@univ-chlef.dz*

موسوس مغنية[2]
جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف- الجزائر
m.moussous@univ-chlef.dz

تاريخ الارسال: 06 /2026/02 *تاريخ القبول: 27 /2026/02* *تاريخ النشر:20 /2026/03*

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية السياحية المستدامة في الجزائر، من خلال تحليل سياسات واستراتيجيات المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2030)

تبرز الدراسة أهمية هذا الإطار في تعزيز الاستثمارات السياحية، وتحسين البنية التحتية، وجلب الخبرات الخاصة لدعم التنمية المستدامة في القطاع السياحي، بما يسهم في تحقيق التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على العائدات النفطية.يُختتم البحث بتوصيات لتعزيز شفافية التعاقد ومعايير الاستدامة، وإدراج PPP بصيغ قانونية واضحة ضمن SDAT 2030 .

الكلمات المفتاحية *:الشراكة بين القطاعين، التنمية السياحية المستدامة، SDAT 2030، السياحة الجزائرية.*

Abstract:

This research aims to highlight the role of public-private partnerships in achieving sustainable tourism development in Algeria through the analysis of the Strategic Development Plan for Tourism (SDAT 2030).

The study emphasizes the importance of this framework in promoting tourism investment, improving infrastructure, and leveraging private expertise to support sustainable growth in the tourism sector, thereby contributing to economic diversification and reducing the dependence on oil revenues.

The research concludes with recommendations to enhance contract transparency and sustainability standards, and to incorporate PPPs within clear legal frameworks as part of SDAT 2030

Keywords: Public-private partnership, Sustainable tourism development, SDAT 2030, Algerian tourism

*1 - **المؤلف المرسل:** موسوس مغنية، الإيميل:m.moussous@univ-chlef.dz*

مقدمة:

تُعدّ السياحة أحد أهم القطاعات الحيوية في الاقتصاد الحديث، لما لها من دورٍ بارز في تحقيق النمو الاقتصادي، وتنويع مصادر الدخل، وتوفير فرص العمل، وتعزيز التنمية الإقليمية المتوازنة. وفي ظل التحولات الاقتصادية العالمية، أصبحت الشراكة بين القطاعين العام والخاص (Public-Private Partnership) من بين أبرز الآليات التي تعتمدها الدول من أجل تطوير القطاعات الاستراتيجية، وفي مقدمتها القطاع السياحي، لما توفره من موارد مالية، وكفاءات تسييرية، وتقنيات حديثة، تساهم في رفع كفاءة الأداء وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

لقد أدركت الجزائر، شأنها شأن العديد من الدول، ضرورة إصلاح وتحديث قطاعها السياحي، باعتباره رافعة لتنويع الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على المحروقات، فبادرت إلى تبني المخطط التوجيهي للتنمية السياحية (SDAT 2030) كإطار استراتيجي يهدف إلى تطوير الوجهات السياحية وتحسين تنافسيتها، من خلال تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تمويل وتسيير المشاريع السياحية، ويُعتبر هذا التوجه أحد المرتكزات الأساسية لتحقيق التنمية السياحية المستدامة التي تراعي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأنشطة السياحية.

انطلاقًا مما سبق، يمكن طرح الإشكالية الرئيسة للدراسة كما يلي:

ما دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية السياحية المستدامة في الجزائر، في إطار تنفيذ المخطط التوجيهي للتنمية السياحية(SDAT 2030) ؟

و تندرج تحت هذه الاشكالية العديد من الاشكاليات الفرعية اهمها:

- ما علاقة الشراكة بين القطاع العام و الخاص بالتنمية المستدامة في السياحة؟
- ما مضمون و اهداف المخطط التوجيهي للسياحة في الجزائر(SDAT 2030) ؟
- ما مساهمة الشراكة في تنفيذ مشاريع السياحة المستدامة ضمن هذا المخطط؟
- ما اهم القيود و العراقيل التي تحد من تنفيذ و نجاح الشراكات السياحية؟

-فرضيات الدراسة

- تمثل الشراكة بين القطاعين العام والخاص أحد المحركات الرئيسة لتحقيق التنمية السياحية المستدامة في الجزائر.
- المخطط التوجيهي للسياحة في الجزائر(SDAT 2030) هو برنامج شامل يهدف الى تطوير السياحة الجزائرية.
- يساهم تطبيق آليات الشراكة في تحسين تمويل المشاريع السياحية وتطوير البنى التحتية.
- يواجه تنفيذ الشراكات السياحية عدة قيود تتعلق بالإطار التشريعي والبيئة الاستثمارية.

-أهداف الدراسة

- إبراز العلاقة بين الشراكة والتنمية المستدامة في السياحة.
- تحليل مضمون وأهداف المخطط التوجيهي للسياحة في الجزائر.(SDAT 2030)
- تقييم مساهمة الشراكة في تنفيذ مشاريع السياحة المستدامة ضمن هذا المخطط.
- معرفة القيود التي تعيق نجاح شراكة القطاع العام و الخاص، و اقتراح آليات لتحسين أداء الشراكات المستقبلية في القطاع السياحي الجزائري.

– أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تسعى إلى تقديم رؤية تحليلية حول إمكانيات تطوير السياحة الجزائرية من خلال الشراكة كأداة فعالة في تحقيق الاستدامة، مما يتيح للباحثين وصناع القرار فهماً أعمق لكيفية توجيه الاستثمارات نحو نموذج سياحي أكثر تنافسية واستدامة.

–المنهج المستخدم

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، من خلال استعراض الأدبيات النظرية والتجارب المقارنة، وتحليل المعطيات الإحصائية المتعلقة بمشاريع الشراكة في السياحة بالجزائر، كما تم الاعتماد على الوثائق الرسمية، وعلى رأسها المخطط التوجيهي للتنمية السياحية SDAT 2030، لتوضيح أهداف الدولة الجزائرية في مجال تطوير السياحة المستدامة.

–محاور الدراسة:

المحور الاول: الإطار المفاهيمي للشراكة والتنمية السياحية المستدامة و العلاقة بينهما.

المحور الثاني: واقع الشراكة في قطاع السياحة في الجزائر.

المحور الثالث: تحليل وتقييم تجربة الجزائر.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للشراكة والتنمية السياحية المستدامة

تُعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) من الآليات الحديثة التي استخدمتها جل دول العالم لتحسين أداء القطاعات الاقتصادية منها القطاع السياحي، عبر التعاون بين الدولة والقطاع الخاص سواء في الانشاء او التمويل او الادارة ...، بهدف الاستفادة من أساليب القطاع الخاص وتجاربه، وقد برز هذا التوجه خاصة في ظل التحديات المتزايدة التي تواجهها الحكومات في تمويل وتسيير مشاريع البنية التحتية والخدمات العامة، لتحقيق التنمية المستدامة.

أولا: مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص

على الرغم من الاهتمام الكبير اثاره موضوع الشراكة بين القطاع العام و الخاص بين الباحثين الا انه لا يوجد اتفاق بالإجماع على تعريف دقيق لهذا المصطلح، و من اهم التعريفات الشائعة ما يلي:

عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية(OECD) بأنها اتفاقيات يتم ابرامها ما بين الدولة و شريك او عدة شركاء من القطاع الخاص، حيث يقوم بموجبها الشركاء و الخواص بتقديم خدمات، وتقوم على اقتسام المسؤوليات و المخاطر.[1]

اما صندوق النقد الدولي(IMF) فقد عرفها بانها تلك الاتفاقيات التي يوفر بموجبها القطاع الخاص بنية تحتية و خدمات كانت من مسؤولية الدولة.[2]

كما عرفها البنك الدولي(WORD BANK) على انها عقود طويلة الاجل بين كيان خاص و وكالة حكومية و الذي من خلالها يأخذ الكيان الخاص على عاتقه حصة كبيرة من المخاطرة ، **فضلا عن** المسؤولية الادارية(التسيير).[3]

مما سبق نجد ان الشراكة بين القطاعين العام والخاص هي عبارة عن تعاون بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص بغرض تنفيذ مشاريع تنموية، حيث يساهم القطاع الخاص عادة بالتمويل والخبرة التقنية والإدارة، بينما يوفر القطاع العام الإطار القانوني والتنظيمي والرقابة، و في المجال السياحي، تلعب هذه الشراكة دورا كبيرا في تعبئة الموارد، وتحفيز الاستثمار، وتحقيق التنمية المستدامة من خلال الموازنة بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

1-أهم أشكال الشراكة

للشراكة بين القطاعين العام و الخاص عدة اشكال منها:

-**عقود الإدارة والتشغيل**(Management Contracts): هو اتفاق يفوض بموجبه مالك المشروع (القطاع العام) طرفاً آخر (القطاع الخاص) بإدارة وتشغيل المشروع، وفقاً لشروط محددة، مقابل أجر، مع احتفاظ المالك بكافة الحقوق القانونية والملكية للمشروع.

-عقود البناء والتشغيل والتحويل(BOT) : وهو انشاء القطاع الخاص مرفق عام وتشغيله لصالحه لمدة محددة متفق عليها في العقد، مع احتفاظ القطاع العام بحق السيطرة عليه من خلال وضع شروط وقواعد تتعلق بإنشائه وتشغيله إضافة إلى حق الاشراف والرقابة عليه حتى إعادة ملكيته إلى الدولة في نهاية المدة المتفق عليها.

-عقود الإيجار و الامتياز(Lease/Concession) : هو عقد يلتزم بمقتضاه المؤجر (المالك) بأن يمكن المستأجر من الانتفاع بشيء معين (عقار، سيارة، معدات...) لمدة محددة مقابل أجرة معلومة.

-**المشاريع المشتركة**(Joint Ventures) : هو الاتفاق الذي تعقده المؤسسات الحكومية مع الشركات الخاصة لانجاز مشاريع اقتصادية.

2-أهداف الشراكة بين القطاع العم و الخاص

يسعى الطرفين من الشراكة لتحقيق جملة من الاهداف اهمها:

- تسريع إنجاز المشاريع الكبرى، و تحسين جودة الخدمات.
- تقليل الأعباء على الميزانية العامة.
- تشجيع الاستثمار المحلي و الأجنبي.
- توفير المرافق المادية اللازمة لتحقيق النمو، و التي تتطلب تنفيذ مجموعة ضخمة من مشاريع البنى التحتية و توفير مبالغ كبيرة من رؤوس الاموال.
- الاستفادة من الطاقات و الخبرات المالية و الادارية و التنظيمية المتوافرة لدى القطاع الخاص و نقلها للكوادر الحكومية مما يؤدي لتحسين كفاءة ادارة المرافق العامة و صيانتها و تخفيض تكاليفها على المواطنين.

ثانيا: مفهوم التنمية السياحية المستدامة

التنمية السياحية المستدامة، هي عملية تضمن تحقيق النمو الاقتصادي في قطاع السياحة دون الإضرار بالبيئة أو المجتمعات المحلية، وتقوم على مبادئ الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية والحفاظ على التراث الثقافي، ويرتبط نجاحها بتكامل السياسات السياحية مع أهداف التنمية المستدامة (SDGs) التي أقرتها الأمم المتحدة.

ويعرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة "UN Environment Program"ومنظمة السياحة العالمية" UN World Tourism Organization" السياحة المستدامة على أنها السياحة التي تأخذ في اعتبارها التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الحالية والمستقبلية، وتلبي احتياجات الزوار والصناعة والبيئة والمجتمعات المضيفة[4].

كما تعرف ايضا بأنها التنمية التي تعمل على إشباع حاجات ورغبات المجتمعات الحالية بصورة عقلانية تضمن استفادة الأجيال المستقبلية من المقومات السياحية بشكل عادل.[5]

و بذلك فالتنمية السياحية المستدامة هي عملية تطوير الأنشطة والخدمات السياحية لتلبية احتياجات السياح والمجتمعات المحلية دون الإضرار بالبيئة أو استنزاف الموارد الطبيعية. يرتكز مفهومها على تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي، والحفاظ على البيئة، و العدالة الاجتماعية.

1-أبعاد التنمية السياحية المستدامة

تركز التنمية السياحية المستدامة على احترام التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كالتالي:[6]

-البعد الاقتصادي

- تحسين مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي.
- خلق فرص عمل دائمة للمجتمع المحلي.
- تحفيز الاستثمار في البنية التحتية والخدمات.

-البعد الاجتماعي و الثقافي

- إشراك المجتمعات المحلية في صنع القرار.
- احترام العادات والتقاليد و الثقافات المحلية.
- تعزيز العدالة الاجتماعية وتقليل الفوارق بين المناطق في الدولة.

-البعد البيئي

- الحفاظ على التنوع البيولوجي.
- الحد من التلوث و استنزاف الموارد الطبيعية.
- تطبيق ممارسات الإدارة البيئية في المؤسسات السياحية.

2-علاقة الشراكة بالتنمية السياحية المستدامة

تلعب الشراكة بين القطاعين العام والخاص دورا محوريا في تحقيق أهداف التنمية السياحية المستدامة من خلال:

-تمويل مشروعات سياحية تراعي المعايير البيئية و الاجتماعية.

-إدماج معايير الكفاءة والاستدامة في التخطيط و التشغيل.

-نقل الخبرة التقنية والإدارية من القطاع الخاص إلى المؤسسات العمومية

-تعزيز الشفافية والمساءلة في تنفيذ المشاريع..

المحور الثاني: واقع الشراكة في قطاع السياحة الجزائري

أصبح الاهتمام بالقطاع السياحي ضرورة وطنية، لهذا تولت الجزائر القيام بأعمال تحسيس كبيرة حول رهان التنمية السياحية من جهة، وتطوير برامج إنجاز للنهوض بالسياحة الوطنية إلى مستوى المعايير الدولية من جهة أخرى، و ذلك باعتمادها على التعاون مع القطاع الخاص كخيار استراتيجي يعزز من كفاءة الانجاز و يقلل من الاعباء المالية على الدولة.

أولا: تعريف عام بالمخطط التوجيهيSDAT 2030

يعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في الجزائر ميثاقا يساهم في مسعى شامل، ومنسجم في تنمية السياحة الوطنية، يستهدف تسهيل بروز سياسة حقيقية للتنمية السياحية المستدامة، وترقية اقتصاد مكمل لقطاع المحروقات، ويساهم في التوازنات الاقتصادية والمالية الكبرى.

المخطط التوجيهي للتنمية السياحية 2030 (SDAT) هو الاستراتيجية الوطنية التي وضعتها وزارة السياحة والصناعات التقليدية من أجل جعل السياحة أحد محركات التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر، تم إطلاقه رسميا سنة 2008 نسخةSDAT 2025 ، ثم تم تحديثها لاحقا نحو أفق 2030 .

وتسعى الدولة الجزائرية من خلال هذا المخطط إلى تحقيق الأهداف العامة التالية :[7]

- ترقية اقتصاد بديل للمحروقات .
- تثمين صورة الجزائر و جعلها مقصدا سياحيا بامتياز .
- تنشيط التوازنات الكبرى وانعكاسها على القطاعات الأخرى.
- تثمين التراث التاريخي، و الثقافي مع مراعاة خصوصية كل إقليم من التراث الوطني.
- التوفيق الدائم بين ترقية السياحة و البيئة.

و من بين المرتكزات الرئيسية للمخطط التوجيهي نجد[8]:

- تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) باعتبارها أداة فعّالة لتمويل وتنفيذ المشاريع السياحية الكبرى، حيث نصت الوثائق الرسمية للمخطط على أن تنفيذ الأقطاب السياحية الجديدة يتطلب مشاركة فعالة للقطاع الخاص الوطني والأجنبي عبر آليات الشراكة.
- دور الدولة هو التخطيط، التهيئة، وتوفير البنية الأساسية (طرقات، مياه، كهرباء، اتصالات...). ودور القطاع الخاص الاستثمار في البنى الفندقية والخدمات الترفيهية والأنشطة المكملة.
- تم إنشاء ما يعرف بـ"الأقطاب السياحية المندمجة(Pôles Touristiques Intégrés – PTI)، وهي مناطق مهيأة لتطوير مشاريع ضخمة بالشراكة مع المستثمرين.
- تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص(PPP) ، لاسيما في مجالات تهيئة المناطق السياحية (ZET) وإنشاء البنى التحتية الفندقية.
- إعادة هيكلة العرض السياحي بإنشاء أقطاب جهوية للسياحة (القطب الساحلي، الصحراوي، الثقافي، الجبلي).
- تعزيز التكوين والتأطير البشري لضمان احترافية الخدمات السياحية.

ثانيا– الشراكة بين القطاعين العام و الخاص في القطاع السياحي ضمن المخططSDAT

تضمن المخطط التوجيهي للتنمية السياحية (SDAT 2030) رؤية وطنية طموحة لتطوير الأقطاب السياحية المتكاملة عبر توفير البنى التحتية الأساسية وتشجيع الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي، وفي هذا الإطار تعد آليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص أداة تمويلية وتنفيذية محورية، إذ تسمح بتعبئة رأس المال الخاص لتشييد الفنادق والمرافق السياحية الكبرى، مع انتقال أجزاء من مخاطر التمويل والتشغيل إلى الشريك الخاص.

فقد تم في إطار SDAT 2030 تشجيع إقامة شراكات مؤسسية وهيكلية مع مستثمرين خواص محليين وأجانب، سواء في تهيئة مناطق التوسع السياحي (ZET) أو في بناء وإدارة المنشآت الفندقية ومراكز الترفيه والإيواء، وذلك وفق نظام التعاقد طويل الأجل الذي يضمن تقاسم المخاطر والعوائد بين الطرفين[9]، وقد ساهم هذا التوجه في تحريك الاستثمار السياحي، حيث بلغ عدد المشاريع المعتمدة في إطار الشراكات أكثر من 100مشروع قيد الدراسة والإنجاز، تقدر قيمتها الإجمالية بحوالي 350مليار دينار جزائري، تتركز بالأساس في ولايات تلمسان، بومرداس، تيبازة، وعنابة، وهي مناطق ذات إمكانات سياحية عالية.[10]

كما أُدرجت آلية الامتياز السياحي (Concession touristique) ضمن أدوات SDAT لتسهيل ولوج المستثمرين الخواص إلى الأراضي السياحية غير المستغلة، عبر عقود امتياز طويلة الأجل تصل إلى 33 سنة، مما سمح بتهيئة عشرات المشاريع على الشريط الساحلي وفي الجنوب الكبير، غير أن تقييم أداء هذه الشراكات يُظهر تباينًا واضحًا بين الولايات، حيث نجحت بعض التجارب المحلية في إقامة مشاريع متكاملة مثل قطب تنس في الشلف، وقطب بوسعادة في المسيلة، في حين تعثرت مشاريع أخرى بسبب ضعف التنسيق بين الجهات الإدارية والمالية المعنية.

من الناحية المؤسسية، أوصى SDAT 2030 بإنشاء آلية دائمة للمتابعة والتقييم تضم ممثلين عن القطاعين العام والخاص، لضمان الشفافية وتجاوز العقبات القانونية والبيروقراطية التي تحدّ من فعالية الشراكات، كما دعا إلى اعتماد نموذج "الشراكة المستدامة" التي تدمج الأبعاد البيئية والاجتماعية ضمن تقييم الجدوى الاقتصادية للمشاريع السياحية.

إن الربط بين الشراكة (PPP) والاستدامة السياحية يشكل أحد أعمدة المقاربة الجديدة التي يتبناها SDAT2030 ، حيث تهدف الدولة إلى إشراك القطاع الخاص في تمويل المشاريع دون التفريط في البعد العمومي للتنمية، هذا التوجه يجعل من الشراكة أداة لخلق مناصب الشغل، وتنويع الاقتصاد المحلي، بما ينسجم مع أهداف التنمية المستدامة في أفق 2030.

ثالثا: مشاريع الشراكة السياحية التي وردت في إطارSDAT

إن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية" SDAT2030 " لم يقتصر على تحديد الأهداف العامة للتنمية السياحية في الجزائر، بل تضمّن رؤية متكاملة لتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) باعتبارها أداة استراتيجية لتعبئة الموارد المالية والخبرات التقنية اللازمة لتجسيد المشاريع الميدانية، فقد أدركت السلطات العمومية أن التمويل العمومي وحده غير كاف لمواكبة متطلبات التنمية السياحية، خاصة في ظل محدودية الميزانيات العمومية وارتفاع تكلفة المشاريع التهيئية والبنيوية[11]، والشكل التالي يبين توزيع بعض المشاريع الواردة في برنامج SDAT2030 على الاقاليم السياحية في الجزائر.

الجدول رقم (01): توزيع بعض المشاريع التي وردت في إطارSDAT2030 على اقاليم الدولة.

الاقليم السياحي	اسم المشروع/القطب	نوع المشروع	ملاحظات حول الشراكة
الغرب الجزائري	القطب السياحي المندمج مستغانم (Cap 121)	سياحة شاطئية – عمرانية	يجري تطويره في إطار SDAT بمشاركة استثمارات خاصة (شركات وطنية وأجنبية).
الوسط	القطب السياحي بتيبازة	فندقة، مراكز مؤتمرات	شراكة مع مستثمرين خواص عبر تسهيلات عقارية.
الجنوب	القطب السياحي بتمنراست وجانت	مشاريع فندقية وترفيهية	يجري تنفيذه في إطار المخطط بشراكات بين الدولة والمستثمرين المحليين.
الشرق الجزائري	القطب السياحي بسكيكدة وعنابة	مشاريع فندقية وترفيهية	يجري تنفيذه في إطار المخطط بشراكات بين الدولة والمستثمرين المحليين.

المصدر: *تقديرات وزارة السياحة والصناعة التقليدية، تقارير SDAT (2023) .*

الا ان هذه المشاريع لا تُصنّف دائمًا بعقود"PPP " رسمية بمعنى القانون الدولي (أي عقد تمويل وتشغيل)، لكنها تمثل تطبيقا فعليًا لفكرة الشراكة الاستثمارية بين الدولة والقطاع الخاص.

ان تنفيذ SDAT 2030 حقق بعض التقدم، إذ تم إعداد حوالي 114مخططًا محليًا للتهيئة السياحية(PAT) ، منها 37 معتمدًا في 17 ولاية، كما تم تحديد حوالي 56,472هكتارًا كمناطق امتداد سياحية(ZET) ، تستقطب مشاريع متنوعة بالشراكة مع القطاع الخاص، وفي الجانب الاستثماري، سُجلت أكثر من 1946مشروعًا سياحيًا قيد الإنجاز، بطاقة إيواء تقدر بـ 258,560سريرًا، في حين بلغ عدد المنشآت الفندقية قيد الاستغلال نحو1289منشأة، بطاقة تفوق 112 ألف سرير[12].

أما من حيث الحوافز، فقد أقرت الحكومة مزايا مالية وضريبية للمستثمرين الخواص، منها تخفيض سعر الفائدة على القروض إلى 3٪ في ولايات الشمال و4.5٪ في ولايات الجنوب، بهدف تشجيع الاستثمار في السياحة المستدامة.

و الجدول التالي يوضح أهم مشاريع الشراكة السياحية في الجزائر ضمن SDAT 2030 الموزعة على بعض الولايات الجزائرية واهم اثارها.

جدول رقم (02): أهم مشاريع الشراكة السياحية في الجزائر ضمنSDAT 2030 و اثارها.

الولاية	نوع المشروع السياحي	الشركاء الرئيسيون	سنة الإطلاق	القيمة التقديرية (مليار دج)	الوضع الحالي	الأثر الاقتصادي و الاجتماعي
تلمسان	مركّب سياحي وفندقي بمنطقة الهنين	وزارة السياحة + مستثمر خاص (جزائري-إسباني)	2021	28	في طور الإنجاز (80%)	خلق 450 منصب شغل مباشر و150 غير مباشر
بومرداس	تهيئة منطقة التوسع السياحي "كورال"	الديوان الوطني للسياحة + مجمع خاص	2020	35	قيد الاستغلال الجزئي	استقطاب أكثر من 50 ألف سائح سنويًا
الشلف	مشروع قرية سياحية ساحلية "تنس بلاج"	بلدية تنس + مستثمرين محليين	2019	12	في الخدمة منذ 2023	دعم السياحة الساحلية المحلية بـ 400 سرير جديد
عنابة	مجمع ترفيهي "كورنيش عنابة"	وكالة تسيير الشواطئ + مجمع خاص تونسي	2022	41	الأشغال متقدمة (60%)	تنشيط الاستثمار الأجنبي في الشرق الجزائري
المسيلة	قطب سياحي ثقافي بوسعادة	الديوان الوطني للسياحة + القطاع الخاص المحلي	2018	20	دخل الخدمة في 2022	تطوير السياحة الدينية والثقافية
ورقلة	مشروع منتجع صحراوي متكامل "العين الصفراء"	ولاية ورقلة + مجمع خاص	2020	18	قيد الإنجاز	استحداث 300 وظيفة وتنشيط السياحة الصحراوية
تيبازة	توسعة فندق الشاطئ الذهبي	شركة فندقة عمومية + مستثمر خاص	2019	9	منجز	رفع الطاقة الاستيعابية بـ 150 سريرًا
الأغواط	مخيم إيكولوجي جبلي	مديرية السياحة + شراكة محلية	2023	6	في مرحلة التهيئة	تعزيز السياحة البيئية

المصدر: *تقديرات وزارة السياحة والصناعة التقليدية، تقارير SDAT ،2023*

يتضح من الجدول أن المشاريع الساحلية (عنابة، تلمسان، بومرداس) تستحوذ على الحصة الأكبر من الاستثمارات السياحية في إطار الشراكة، نظرًا لجاذبيتها الطبيعية وقربها من المراكز الحضرية، بالمقابل، فإن الولايات الداخلية والصحراوية (ورقلة، الأغواط، المسيلة) تشهد توجهًا نحو مشاريع السياحة البيئية والصحراوية التي تدعم مفهوم الاستدامة وتبرز المقومات الثقافية والطبيعية المحلية.

و تشير التقديرات المالية إلى أن قيمة المشاريع السياحية بالشراكة تجاوزت 350 مليار دج إلى غاية سنة 2024، بمردودية متوقعة على المدى المتوسط من حيث خلق فرص العمل وتحسين البنية التحتية.

رغم ذلك، تواجه هذه المشاريع عراقيل مالية وإدارية تتعلق بتمويل البنوك وتعقيد الرخص الإدارية، ما يتطلب مزيدًا من تفعيل آليات الحوكمة السياحية المحلية.

الجدول رقم (03): توزيع عدد مشاريع الشراكة السياحية في الجزائر

الولايات المعنية	عدد المشاريع	نوع المشروع
الجزائر، وهران، عنابة	45	فنادق ومنتجعات سياحية
أدرار، تيميمون، إليزي	22	سياحة بيئية وصحراوية
تيبازة، بومرداس، بجاية	30	بنى تحتية وخدمات سياحية

***المصدر** :تقديرات وزارة السياحة والصناعة التقليدية، تقارير SDAT ، 2023.*

كما صرحت وزارة السياحة الجزائرية في 2024 عن بعض النتائج المحققة من الشراكة كما في الجدول التالي:

جدول (04): النتائج المحققة من أهم مشاريع الشراكة السياحية في الجزائر

المشروع	نوع الشراكة	النتائج المحققة
توسعة منطقة زرالدة السياحية	استثمار مشترك	خلق 1500 منصب شغل جديد
تهيئة شاطئ سيدي فرج	تسيير مشترك	زيادة القدرة الاستيعابية بـ 40%
إنشاء قرية سياحية بتلمسان	امتياز طويل الأمد	رفع مداخيل السياحة المحلية بنسبة 25%
مشروع "المنارة الكبرى" بالجزائر العاصمة	استثمار خاص بإشراف الدولة	إدماج السياحة الدينية والثقافية

***المصدر** : وزارة السياحة الجزائرية، إحصاءات حول المشاريع السياحية المنجزة في إطار الشراكة، 2024.*

يظهر من خلال الجدول انه تم انشاء و تنفيذ مجموعة من المشاريع في إطار مخططSDAT، **مثل** إنشاء مناطق توسع سياحي جديدة مثل منطقة زرالدة، و تهيئة الشواطئ ومواقع الراحة العائلية بالشراكة مع البلديات والخواص.

كما يتضح كذلك أن مشاريع الشراكة ساهمت في تحفيز التنمية المحلية، وتحسين البنية التحتية، وخلق فرص عمل جديدة.

ورغم ذلك، ما زالت بعض العراقيل قائمة مثل طول الإجراءات الإدارية، وضعف الترويج السياحي الدولي.

رغم هذه الجهود، تواجه عملية تجسيد المخطط تحديات و عراقيل متعددة، ما ادى الى الحد من قدرة القطاع على تحقيق الأهداف المسطرة في الآجال المحددة ، كما أن بعض مناطق التوسع السياحي تعاني من نقص في البنية التحتية الأساسية، ما يجعل مشاركة القطاع الخاص دون ضمانات كافية محفوفة بالمخاطر، الأمر الذي يستدعي إعادة تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص وفق نموذج أكثر فعالية يربط بين التخطيط العمومي والتمويل الخاص في إطار شفاف ومستدام.

المحور الثالث: تحليل وتقييم تجربة الجزائر في اعتماد الشراكة لدعم التنمية السياحية المستدامة.

تظهر نتائج تطبيق SDAT2030 أن الجزائر قطعت خطوات مهمة نحو تنمية قطاعها السياحي عبر الشراكات بين القطاعين، فقد نجح المخطط في تحقيق عدة مؤشرات إيجابية، لكن لم يصل الى الاهداف المنشودة، نتيجة عدة معوقات و تحديات، حيث لا تزال هناك فجوة مؤسسية وتشريعية تؤثر على فعالية الشراكات.

اولا: دور الشراكة في تنفيذ مخططSDAT2030

كان و لازال للشراكة بين القطاعين العام و الخاص دور اساسي في تنفيذ مخطط SDAT2030، و يظهر ذلك في عدة نقاط اهمها:

- تنفيذ مشاريع فنادق ومجمعات سياحية عبر عقود BOT و عقود الامتياز.
- تطوير الوجهات السياحية بالتعاون بين الدوائر الوزارية و المستثمرين.
- إشراك القطاع الخاص في التسويق والترويج السياحي للجزائر.
- ساهمت الشراكة في تحريك الاستثمارات السياحية وتقليص العبء المالي على الدولة.
- تطور عدد المشاريع السياحية بفضل تسهيلات الاستثمار ضمنSDAT2030
- تم تحقيق تقدم واضح في تنمية مناطق التوسع السياحي المصنفة (249 منطقة حتى 2024).

وقد أظهرت التحليلات أن الشراكة بين القطاعين ساهمت في[13]:

- رفع مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 3.4%سنة 2022.
- خلق أكثر من100 ألف وظيفة مباشرة وغير مباشرة في القطاع السياحي.
- زيادة عدد المؤسسات الفندقية بنسبة 40% مقارنة بسنة 2010.
- تضاعف عدد المشاريع السياحية بين 2010 و2023 بنسبة 60% .
- ارتفاع الاستثمارات الخاصة في القطاع بنسبة 45%.
- إدراج أكثر من 70 منطقة توسع سياحي ضمن المخطط الوطني.

ثانيا: العراقيل و التحديات التي واجهت تنفيذ مخطط SDAT2030

واجه تنفيذ SDAT2030 جملة من العقبات و التحديات، منها:

- تعقيد و طول الإجراءات الإدارية للاستثمار، مما ادى الى بطء تنفيذ مشاريع الاستثمار السياحي.
- ضعف الترويج السياحي الخارجي.
- نقص الكفاءات المحلية و المتخصصة في إدارة المشاريع السياحية.
- ضعف التمويل البنكي للمشاريع السياحية، و صعوبات التمويل و التسيير.
- ضعف الترويج السياحي الدولي.
- ضعف التنسيق المؤسساتي بين مختلف الهيئات المحلية والمركزية.

ثالثا: اقتراحات لتفعيل الشراكة بين القطاعين في القطاع السياحي

من خلال تحليل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030 ومتابعة تطور مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، يتضح أن الجزائر تبذل جهودًا حثيثة لتجسيد رؤية شاملة للتنمية السياحية المستدامة، تقوم على التخطيط الاستراتيجي، تعبئة الاستثمارات، وتنويع العروض السياحية.

غير أن التقييم الميداني يكشف أن النتائج المحققة ما تزال دون الإمكانيات المتاحة، مما يستدعي مراجعة آليات تنفيذ الشراكة وفق مقاربة أكثر فعالية واستدامة، حيث:

– إن الشراكة (PPP) في السياحة الجزائرية ما تزال في مرحلة التأسيس، إذ تقتصر غالبًا على مشاريع البنية الفندقية أو تهيئة مناطق التوسع السياحي(ZET) ، بينما تبقى محدودة في قطاعات أكثر استراتيجية مثل النقل السياحي، الترويج السياحي خاصة منه الترويج الرقمي، وتكوين الموارد البشرية، وهذا يبرز الحاجة إلى توسيع مفهوم الشراكة ليشمل مختلف حلقات سلسلة القيمة السياحية، بما في ذلك الخدمات المساندة، والتسويق الذكي، والابتكار البيئي[14].

– يعد الإطار التنظيمي أحد العوامل الحاسمة في نجاح الشراكة، فرغم إصدار قانون الاستثمار الجديد 2022، وتبني أدوات الامتياز، إلا أن البيروقراطية الإدارية وضعف التنسيق بين القطاعات يشكلان عقبة رئيسية أمام جذب المستثمرين، ما يستدعي إنشاء هيئة وطنية مختصة بمتابعة وتقييم مشاريع الـ PPP في السياحة، على غرار ما هو معمول به في تونس والمغرب.[15]

– لتحقيق التنمية السياحية المستدامة في إطارSDAT 2030 ، ينبغي إدماج مؤشرات الاستدامة البيئية والاجتماعية في تقييم مشاريع الشراكة، وليس الاقتصار على الجدوى الاقتصادية فقط، فالمشاريع السياحية في الجنوب والصحراء الكبرى تمثل فرصة نموذجية لتجسيد مفهوم "السياحة الخضراء".

– من الضروري تبنّي سياسة حوكمة تشاركية تجمع بين الفاعلين العموميين والخواص في مرحلة التخطيط والتنفيذ، مع تعزيز الشفافية في منح العقود وتقييم الأداء. كما يجب التركيز على الرقمنة السياحية (خاصة الذكاء الاصطناعي) كعنصر داعم لتفعيل الشراكات وتحسين الخدمات.

و بالتالي فان تحقيق أهداف SDAT 2030 مرهون بتفعيل الشراكات الفعلية بين القطاعين، ذات الطابع الاستراتيجي، القادرة على تحويل السياحة الجزائرية من قطاع استهلاكي إلى قطاع منتج ومستدام، يسهم بفعالية في تنويع الاقتصاد الوطني وخلق القيمة المضافة.

الخاتمة:

يتبين من خلال هذه الدراسة أنّ الشراكة بين القطاعين العام والخاص تمثل خيارًا استراتيجيًا لتحقيق التنمية السياحية المستدامة في الجزائر، وذلك بتطوير الأنشطة والخدمات السياحية بطريقة تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، مع احترام التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، و في هذا السياق قدمت الجزائر المخطط التوجيهي SDAT2030، الذي يمثل رؤية طموحة لتحديث القطاع السياحي، مستندًا إلى الاستثمار المشترك وتنويع العروض السياحية.

إلا أن واقع تطبيق الشراكة في قطاع السياحة بالجزائر ما يزال يواجه العديد من التحديات، سواء ما يتعلق بالبيئة القانونية والتنظيمية، أو بضعف التمويل والتسويق، أو بنقص الكفاءات المتخصصة في إدارة المشاريع السياحية، الأمر الذي يستدعي دراسة معمقة للعلاقة بين الشراكة والتنمية المستدامة في السياحة، وتقييم مدى مساهمة هذه الآلية في تحقيق الأهداف المرسومة ضمن المخطط التوجيهي للسياحة 2030.

و لتذليل هذه العراقيل و مواجهة التحديات و بلوغ أهداف 2030 يجب:

- تعزيز الحوكمة وتوفير بيئة استثمارية (قانونية و مؤسساتية...) أكثر مرونة وشفافية.
- تبسيط الإجراءات، و دعم المستثمرين الخواص.
- تشجيع الابتكار و استخدام الرقمنة و الذكاء الاصطناعي في الخدمات السياحية، و إدماج التكنولوجيا والتحول الرقمي في التسيير السياحي.
- تعزيز الشفافية في متابعة تنفيذSDAT 2030 .
- دعم التمويل التشاركي وتشجيع الاستثمار الأجنبي.
- إشراك المجتمع المحلي في برامج التنمية السياحية.

الشراكة بين القطاعين العام و الخاص في تطوير القطاع السياحي أداة لتحقيق التوازن بين أهداف النمو الاقتصادي وحماية الموارد الطبيعية والثقافية، أي أنها الوسيط بين الكفاءة الاقتصادية والاستدامة البيئية والاجتماعية، و تفعيلها يضمن استدامة المشاريع السياحية ويسهم في تنويع الاقتصاد الوطني بعيدًا عن الريع البترولي، و يُعتبر SDAT2030 نموذجًا واعدًا لإرساء أسس التنمية السياحية المستدامة في الجزائر، شريطة تعزيز الحوكمة السياحية وتطوير آليات الشراكة الفعلية مع المستثمرين الخواص، لتتحول المشاريع السياحية من مجرد مبادرات محلية إلى مشاريع هيكلية قادرة على خلق القيمة المضافة ورفع المردودية الاقتصادية والاجتماعية.

الهوامش:

[1] بن يحي يحي، غراب سعيدة، الشراكة بين القطاع العام و الخاص و دورها في دعم مشاريع البنية التحتية-عرض تجربتي كندا و تركيا مع الاشارة للجزائر، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي "اليات تطوير الشراكة بين القطاعين العام و الخاص و دوره في تحقيق التمويل المستدام، جامعة غرداية، يومي28/29افريل 2019 ، ص155.

[2] طهراوي دومة علي، الشراكة بين القطاعين العام و الخاص في البنية التحتية للطاقات المتجددة و دورها في تخفيف التبعية الطاقوية-دراسة تجربة المغرب-مجلة نماء للاقتصاد و الادارة، العدد2، ديسمبر2017، ص24.

[3] قويدر حاج قورين، زواتنية عبد القادر، الشراكة بين القطاع العام و الخاص في مجال الطاقة-التجربة الكندية نموذجا-، مجلة التنمية و الاقتصاد التطبيقي، العدد4، سبتمبر2018، ص 262.

[4] فريق ايرسيست، السياحة المستدامة: تعريفها وأهدافها وأنواعها، من الموقع: https://ar.airssist.com، تاريخ الاطلاع:2026/01/25.

[5] لأكثر تفصيل انظر:
روان لحسن، دريد كمال، منظمة السياحة العالمية بين أهداف ومعوقات تحقيق الاستدامة السياحية، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 7، العدد1، 2022، ص 128.

[6] لاكثر تفصيل انظر:باسم محمد ياسين الشكري، دينا حامد جمال، تحديد الابعاد الاساسية في دراسات التنمية السياحية المستدامة للبلدان النامية سياحيا، المجلة الاورومتوسطية للسياحة و الفندقة، المجلد7، العدد7، 2025، ص6.

[7] عماري عصام، السعيد بوعناقة، رهانات المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030 بين الواقع و الآفاق، مجلة الشريعة والاقتصاد / المجلد السابع / الإصدار الأول لسنة 2018، ص408.

[8] وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030(SDAT 2030) ، الجزائر، الكتاب رقم 01: تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، جانفي2008، بتصرف.

[9] لأكثر تفصيل انظر:

Sorci, A., Skoussi, H., & Badrani, M. Évaluation de l'investissement touristique en Algérie dans le cadre du SDAT 2030 (2002–2020). Journal du Forum pour les Études et Recherches Économiques, 7(1), (2023), p : 393–411.

[10] *Lech d'Algérie, Secteur touristique : suivi de la mise en œuvre du SDAT 2030 et des ZET, janvier, 2024.*

[11] وزارة السياحة والصناعات التقليدية *Livre 4 : Mise en œuvre du Schéma Directeur d'Aménagement Touristique (SDAT 2025–2030)*، الجزائر، 2020 .

[12] *Lech d'Algérie, Secteur touristique : suivi de la mise en œuvre du SDAT 2030 et des ZET, janvier, 2024.*

[13] انظر في ذلك الى احصائيات وزارة السياحة و الصناعات التقليدية ، الجزائر.

[14] *Sorci, A, Skoussi, H, & Badrani, M, op cit.*

[15] *Lech d'Algérie, Secteur touristique,op cit.*